

atta'leem fee aljaam'at al'arbya: alwaaq' wattamouh

التعليم في الجامعات العربية: الواقع والطموح

Education in Arab universities: Reality and aspirationsسعد عبد السلام¹ SAAD Abdeslem

أستاذ التعليم العالي

جامعة زيان عاشور، الجلفة

saadibnhazm@mail.com

saadabdeslem@univ-djelfa.dz

تاريخ النشر: 2026/6/12

تاريخ القبول: 2026/3/30

تاريخ الاستلام: 2025/11/19

Summary

This study aims to examine the reality of higher education institutions in the Arab world, where education is considered a fundamental process that contributes to building civilizations, aims to elevate individuals and societies, and propels production forward. Historically, higher education institutions emerged in the Islamic world, in Cordoba in Andalusia, the Zitouna Mosque in Tunisia, Al-Qarawiyyin University in Morocco, and Al-Azhar in Egypt, long before their appearance in Europe. However, this long history did not protect them from the rapid pace and cumulative growth of modern scientific research in recent decades. Education is the reason for the success and excellence of rising nations; indeed, it is one of the most important pillars of building human civilization throughout the ages. Singapore was once a poor country with a high illiteracy rate, but it became one of the world's leading countries because of the contribution of education to revitalizing its economy and its remarkable development. Its successive governments adopted policies of gradual improvement in all aspects of the educational process, from developing and improving curricula to raising teachers' salaries, which led to a rise in its educational level, both quantitatively and qualitatively. Unlike education in the Arab world, which has been characterized by slowness and decline, we aim to explore some of the problematic issues in the reality of Arab university education, in order to reveal the truth about the accumulated problems it suffers from, whose features have crystallized as we see them now, according to a critical analytical approach and a realistic vision of the higher education system in some Arab countries.

Keywords: educational level, Higher education, Arab world, curricula, scientific research

ملخص: تهدف هذه الدراسة لتتبع واقع مؤسسات التعليم العالي في العالم العربي، وحيث يفترض أن التعليم عملية جوهرية تساهم في بناء الحضارات، وتهدف إلى الارتقاء بالأفراد والمجتمعات، والدفع بعجلة الإنتاج إلى الأمام. فتاريخيا ظهرت مؤسسات التعليم العالي في العالم الإسلامي، في قرطبة بالأندلس، وجامع الزيتونة في

تونس، والقرويين بالمغرب، والأزهر في مصر... في وقت مبكر جدا قبل ظهورها بأوروبا، غير أن هذه العراق لم تشفع لها في مواجهة التسارع الشديد، والنمو التراكمي للبحوث العلمية الحديثة في العقود الأخيرة. والتعليم سبب نجاح وتفوق الأمم الناهضة؛ لا بل إنه أحد أهم أعمدة بناء الحضارة الإنسانية على مر العصور، فسناغافورة كانت دولة فقيرة ونسبة الأمية فيها مرتفعة، لكنها أضحت من أبرز الدول عالميا، بسبب مساهمة التعليم في إنعاش اقتصادها وتنميتها المذهلة، حيث تبنت حكوماتها المتعاقبة سياسات الارتقاء التدريجي، لكافة مناحي العملية التعليمية؛ من تطوير وتحسين المناهج، ورفع أجور المعلمين... مما أدى إلى ارتفاع المستوى التعليمي لديها كمّاً ونوعاً؛ بخلاف التعليم في دول العالم العربي، الذي اتسم بالتباطؤ والتقهقر؛ لذا نهدف إلى استقراء بعض القضايا الإشكالية في واقع التعليم الجامعي العربي، بغرض بيان حقيقة ما يعانيه من مشاكل مُتراكمة، تبلورت ملاحظاتها كما نراها حالياً، وفق منهج تحليلي نقدي، ورؤية واقعية لمنظومة التعليم العالي في بعض البلاد العربية.

كلمات مفتاحية: المستوى التعليمي، التعليم العالي، العالم العربي، المناهج، البحث العلمي

المؤلف المرسل: سعد عبد السلام

مقدمة

إن تحقيق التقدم المجتمعات العربية منوط بإصلاح التعليم العالي فيها، والذي هو جزء أساسي من عملية إصلاح النظام العربي، ومن ثمة إصلاح المجتمعات العربية تبعاً لذلك، وذلك للدور الرئيسي الذي يقوم به هذا التعليم في بناء مؤسسات الدولة، علمياً واقتصادياً وإدارياً وسياسياً... بل وفي مختلف نواحي الحياة؛ ولعل مستقبل المجتمعات العربية منوط بجودة التعليم العالي فيها؛ والذي لا بد أن يكون قادراً على تحقيق احتياجاتها. ومع أن التعليم عموماً في البلدان العربية خلال العقود الماضية، قد حقق إنجازات كبيرة، إلا أنه لا يزال متدنّياً، خاصة من الناحية النوعية، فهو أقل مستوى مما أنجزه التعليم في كوريا الجنوبية مثلاً، أو حتى في بلدان شرق آسيا التي بدأ نموها بعد استقلال كل البلاد العربية. لكن هل ثمة تمايز بينها وبين بلدان شرق آسيا ؟

إنه فرق شاسع جداً، هذا على مستوى البلاد النامية، وأما إذا أردنا مقارنة واقع التعليم في البلدان العربية بأوروبا أو البلدان الصناعية عموماً، فليس ثمة وجه للمقارنة من الناحيتين: الكمية والنوعية معاً أصلاً. ذلك أن منطقتنا العربية لا تنقصها العقول المستنيرة ولا الموارد المادية، ولا الإمكانيات التقنية، لكنها بحاجة إلى قرارات سياسية حاسمة.

فلقد خسرت جامعات العالم العربي كثيراً، بعدم وجود برامج جادة، مثل برنامج: إيراسموس لتبادل الطلبة، وبرنامج: ماري كوري للبحث العلمي، وغيرهما من البرامج العلمية المفيدة. ودعونا نمعن النظر في حال جامعاتنا العربية التي لا يبدو أن بينها رابطة موحدة، لا في مجال التدريس ولا في مجال البحث العلمي؛ بل إن موضوعاً مهماً كتبادل الرسائل العلمية أو انفتاح قواعد البيانات مثلاً، تعدّه بعض جامعاتنا معضلة، حتى داخل الدولة الواحدة؛ مقارنة بتجربة "الفضاء الأوروبي الموحد للتعليم العالي"، والتي وضعت نموذجاً موحداً لأكثر من ست وأربعين دولة متباعدة اللغات، في ست سنوات فقط؛ ومنه نستشف إذا ما قارنا ذلك بواقع التعليم الجامعي العربي، أننا نتقهقر، ولعلنا نتفق ولا نختلف على أن واقع التعليم في

الوطن العربي سيئ جداً؛ لذا وجب البحث بعمق عن أسباب هذا الوضع المتدني لنوعية التعليم في البلاد العربية. ولعل من بين الأسئلة المطروحة: ما الأسباب التي أدت إلى تدني التعليم الجامعي في العالم العربي ؟ وما مدى إمكانية إصلاح القصور التي تعاني منه مؤسسات التعليم العالي في وطننا العربي ؟ .

واقع التعليم الجامعي في العالم العربي

نظرا للموقف المعارض لكل بحث أو دراسة علمية تجرى حول تدني مستوى التعليم العالي في البلاد العربية، فإنه يتعذر القيام ببحوث علمية جادة في هذا الصدد، لذا من الصعب الإجابة بدقة عن تلك الأسئلة المطروحة آنفا؛ لكن من السهولة بمكان الرد على مثل تلك الحجج الواهية، والمتوهمة بسلامة التعليم الجامعي من أي خلل، والانطلاق في عملية المراجعة المؤلمة. فإذا كان التعليم عماد المجتمعات، وكانت المعرفة هي القوة والحيوية بالنسبة للتنمية في أي بلد، فإن أي خلل فيهما، له آثار وخيمة على ذلك المجتمع؛ ومهما تعددت الأفكار واختلفت الأيديولوجيات، فثمة اتفاق على أن نوعية التعليم في الوطن العربي متدنية، حيث تشير معظم الدراسات الميدانية، التي أجريت في مختلف البلاد العربية إلى تدني نوعية التعليم، والمقصود بنوعية التعليم هنا، ضعف القدرات التي يبنّيها وينشئها التعليم في عقل وشخصية المتعلم، حيث تظل مسألة نوعية التعليم لدينا، أقل بكثير من دول العالم، خاصة الصناعي منه. فالتعليم العربي لا يزال يهتم بالكم، مهملا النوعية والكيف؛ وحتى لا أتّهم بالتجني، فإنني أحيل القارئ إلى كتاب صادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والموسوم: بـ"واقع التعليم العام في الوطن العربيّ وسبل تطويره"، وهو عبارة عن دراسة أعدها: د. سامي خصاونة وزملاؤه... وانصبّت على الدراسة على بيان مظاهر تدني البعدين: الكمّي والنوعيّ معا، للتعليم العام في الوطن العربيّ. (منير مرسي، 2002، ص. 23-217)

وحيث أن مشاكل التعليم متعددة ومتشعبة، وقد بلغت نسبة الأمية في دول العالم العربي نحو 19% بينما تلاشت تقريبا في جل الدول المتقدمة. فالمناهج التعليمية الحالية، لا تتساوى مع أسلوب تفكير الطلاب واتساع حجم إدراكهم، ما يشكّل أحد

أهم أسباب تدني مستوى التعليم في عالمنا العربي، الذي لم يستطع مواكبة تطور الدول المتقدمة، والتي استقل بعضها بعده بسنوات عديدة. فمع بداية العصر الحديث إتجهت الدول العربية إلى تشييد جامعات ومراكز ومعاهد علمية، بهدف مواكبة الوتيرة المتسارعة للتغيرات الحاصلة في النظام التعليمي العالمي، على أمل السعي لبلوغ دور في تنمية المجتمع بما تتطلبه احتياجاته. أما التعليم في الوطن العربي فلا تزال التحديات التي تواجهه ضخمة ومعقدة كذنب الضب، فهو متخلف ويحتاج إلى إصلاحات عاجلة.

وتتلخص أبرز التحديات في وجود فجوات كبيرة بين ما حققته الأنظمة التعليمية العربية، وبين ما تحتاجه مجتمعاتها فعليا لتحقيق أهدافها الإنمائية. ومما يشار إليه بهذا الصدد أن البنك الدولي قد ربط بين ضعف النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وبين انخفاض مستوى التعليم فيها، وهذا ليس استثناءا في تأكيد فشل التعليم العربي، فقد سبقتها عشرات الدراسات التي توضح مدى تردي التعليم في بلادنا العربية.

كما نجد أن دخل المعلم من الوظائف متدنٍ غالبا أو متوسط في الوطن العربي، بينما يعد التعليم من أعلى الوظائف دخلا في دول مثل كندا واليابان وسنغافورة وغيرها، حيث يبلغ راتب المعلم الشهري فيها 5700 دولارا، بحسب مركز أبحاث التعليم العالي التابع لجامعة شيكاغو الأمريكية. (زريق، 2001، ص 9) (الفرجاني، 1998، ص 95).

ورغم أن البلدان العربية حققت تطورا ملحوظا في العملية التعليمية، إلا أن ميزانياتها المخصصة للتعليم لا تزال غير كافية، بل وبعيدة عن التكافؤ مع الميزانيات العسكرية فيها مثلا. وقد كشف مؤشر جودة التعليم العالمي، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس عام: 2015-2016م عن تدني ترتيب أغلب الدول العربية في مجال جودة التعليم؛ مبينا أنها تحتل أسفل القائمة في ترتيب جودة التعليم، ويعتمد ترتيب الدول في تقرير التنافسية العالمية إلى مؤشر التنافسية العالمي، الذي حدده المنتدى الاقتصادي العالمي.

وقد استند الترتيب إلى دراسة وتقويم 12 فئة أساسية شملت: المؤسسات وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الأساسي والجامعي والتدريب، والجاهزية

التكنولوجية والابتكار؛ ومع ذلك فمسألة جودة التعليم أكثر تعقيداً مما تظهره التقييمات التي تظهر تقدّم بعض الدول، وتأخّر بعضها الآخر. فجودة التعليم ومخرجاته تظل هدفاً متحركاً، فالمرتبة الأولى عالمياً حصتها سنغافورة. ورغم أن دولة سنغافورة تمثل نموذج تجربة فنة لنهضة أمة، حيث أنها في أقل من 50 عاماً تحولت من جزيرة فقيرة معدومة، تقطنها غالبية أمية إلى دولة صناعية متقدمة، تضاهي مستويات معيشتها نظيراتها في الدول الصناعية الأكثر تطوراً. فقد فطن رئيس وزرائها لحقيقة أن التعليم عامل حاسم في تطوير القوى العاملة، لتحقيق الأهداف الاقتصادية. لذا لعبت الحاجات الاقتصادية في سنغافورة دوراً بارزاً في تحديد معالم سياسة التعليم فيها؛ فأطلقت مبادرة إعادة النظر في أجور المعلمين، مع التركيز على طرائق التدريس وتقليل حجم المحتوى لإفساح المجال للتفكير واستخدام الطالب لذكائه ونبوغه. (بوسنة، 2000، ص.8) (عبد الرحمن، 1991، ص 26-46-52-59)

وكان ترتيب الدول العربية كما يلي: قطر في المركز 4، والإمارات في المركز 10، ولبنان في المرتبة 25، والسعودية في المركز 54 بين 140 دولة، بل إن دولاً عربية مثل مصر، جاءت في ذيل القائمة، باحتلالها المركز 139، وهو المركز قبل الأخير في محور جودة التعليم، فيما حصلت على المركز 111 في جودة التعليم العالي والتدريب. وقد اعتبر المؤشر كلا من ليبيا والسودان وسوريا والعراق واليمن والصومال دولاً غير مصنفة، لأنه لا يتوفر لديها أبسط معايير الجودة المطلوبة في التعليم. ومن جهة أخرى حصلت قطر على المركز 27 عالمياً والأولى عربياً، في محور التعليم العالي والتدريب.

ولعل تجربة قطر هذه، والتي تعد الأولى عربياً جديرة بالنظر والتأمل، حيث أثبتت الإحصائيات أن دولة قطر تخصص ما يعادل 3.2% من ناتجها القومي ونحو 12% من إنفاقها الحكومي، للإنفاق على التعليم؛ أي بما يعادل 6 مليار دولار سنوياً. وأن مجموع ما ستنفقه على التعليم حتى عام 2025 سيتخطى 41 مليار دولار. وأن رؤيتها وأهدافها لعام 2030 هي تسخير عائداتها من الثروة الطبيعية من النفط والغاز لتقنيات التعلم الجامعي الحديث، برفع كفاءة وإمكانات الطاقة

البشرية عن طريق مناهج الدراسة الجامعية، بل وقبل الجامعية أيضا. ومما يثبت تدني الدول العربية في مجال جودة التعليم، ما يلاحظ من البطء الشديد في استجابتها لمتطلبات التغيير والتطوير والتحديث، والميل إلى التتميط في نظمها وخططها الدراسية، وبرامجها التعليمية، ومناهجها وأساليب التدريس فيها، وافتقارها إلى التعاون والتكامل والترابط فيما بينها؛ فهذه إشارة موجزة ونظرة عامة عن تدهور التعليم العالي في الوطن العربي. (عبد الدايم، 1988، ص. 96-111-197)

بعض أسباب ومظاهر تدني العملية التعليمية في الوطن العربي:

لعل من أكثر المشاكل المتعلقة بتدني مستوى التعليم في العالم العربي تتمثل في:

1- مسألة الإنفاق على التعليم: البحث العلمي

من التحديات الكبيرة التي تواجه التعليم العربي بمختلف أنماطه، إيجاد مصادر تمويل، ففي فترة الثمانينات تكفلت الحكومات العربية بالإنفاق على التعليم، أما اليوم وبفعل عوامل وظروف دولية ومحلية متعددة، لم تعد حكومات البلاد العربية تتفق كما كانت بالمقدار ذاته، وهنا يظهر التحدي الصعب، بضرورة توفير الأموال اللازمة لمواجهة الإنفاق المتزايد على التعليم. فمع أن العلاقة بين التعليم والبحث العلمي علاقة مركبة ومتداخلة؛ فلا تنفك إحداها عن الأخرى، إلا أنه من اللافت للانتباه، غياب دور الجامعات العربية عن تحسين متطلبات التطور العلمي؛ إذ تبلغ نسبة الأبحاث العلمية التي تتجزأها الجامعات العربية ما بين 0 إلى 0,3% من نسبة الأبحاث التي تقدمها جامعات العالم؛ إذ أنه لن يوجد بحث علمي متميز، إلا من خلال تعليم جيد، فيؤدي بالضرورة إلى الاهتمام التلقائي بالبحث العلمي. ولا يمكن أن يتحقق ذلك بمعزل عن سياسات الحكومات العربية اللامسؤولة، وأن تكون منطلقاتها الأساسية تنمية الطاقات الكامنة والمهدرة والمهمشة. ولو راجعنا الأرقام التي تتفحصها جل الدول العربية على البحث العلمي، منسوبة إلى الدخل القومي في كل بلد منها، لوجدناها متواضعة جدا، مما أدى إلى نقص الفعالية والحافز عند الطلبة والأساتذة معا. (خراط، 1993، ص12) (النشرة الإحصائية للمرصد العربي للتربية، 2016، ص. 42)

إن الدول العربية لا تتفق ما يكفي على التعليم وفقاً لمنظمة اليونسكو، بل إنها تتفق أقل من 2٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على التعليم والبحث العلمي، عكس الدول المتقدمة التي تتفق أزيد من 10٪، وهذا يكشف عن فجوة شاسعة بين البلدان المتقدمة وعالمنا العربي. وهو ما يؤثر سلباً على كل جوانب التعليم، ابتداءً من البنية التحتية ورواتب المعلمين التي تؤثر حتماً على الإنتاجية، لأنهم غالباً ما يرغبون على الكسب من مصادر أخرى، من أجل توفير معيشتهم ولأجل تمويل بحوثهم. والغريب في الأمر أن هذه القضية ظهرت مع الخصخصة وإعادة الهيكلة، وأما مشكلة التسيير اللامعقلاني واستعمال الموارد المادية والبشرية بتسيب، فحدث ولا حرج، ولها حديث يطول.

إن التحديات التي يواجهها التعليم العالي العربي لا حصر لها، ومنها: تناقص الدعم والتمويل الحكومي لقطاع التعليم العالي، فالميزانيات المخصصة للتعليم لا تفي بالاحتياجات المطلوبة، وهو ما أوجد اختلالات وتحديات أضعفت التكوين والبحث العلمي، ولعل من أبرزها: نقص الهياكل، وبروز ظاهرة الاكتظاظ داخل الأقسام والمدرجات. إذ أن التعليم العالي يحتاج إلى ميزانية كبيرة، وتسيير عقلاني وتوزيع عادل؛ خاصة وأنه يعتمد على التمويل الحكومي، ورغم ما تخصصه الدولة من ميزانياتها للتعليم العالي؛ إلا أن هذه الزيادة يضاعف تأثيرها، بسبب زيادة عدد الطلبة وارتفاع التكاليف، أضف إلى ذلك نقص الوسائل والتجهيزات العصرية المسيرة للمستجدات في ظل التطور الهائل للمعارف والعلوم والتقنيات، مما يشكل ضغطاً كبيراً على الأستاذ والطالب معاً. فحالة البحث العلمي في بلادنا العربية تدعو إلى الرثاء والبكاء، ومعدل الإنفاق عليه فيها لا يتجاوز 2٪ من الدخل القومي، على حين يبلغ معدل الإنفاق على البحث العملي في تركيا مثلاً أضعاف هذه النسبة، وهو في اليونان والبرتغال 7٪ حسب ما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003؛ ولنضرب في مسألة تدني حجم الإنفاق العربي، لنعلم أن موازنة البحث العلمي مثلاً في دولة مصر لا تتجاوز 1٪ من الموازنة العامة للدولة. (مرسي، 2002، ص. 23-217) (بوسنة، 2000، ص. 8) ولعل من نتائج ذلك، هجرة الأدمغة العربية، حيث تُعد هجرة الكفاءات العربية تحدياً آخر،

لتطوير التعليم العالي في المنطقة العربية ، وحرمان لمنظومات البحث العلمي في البلاد العربية من جهودهم ومهاراتهم وخبراتهم، بل يعد معوقاً واضحاً لعملية التنمية. (عبد الرحمان، 1991، ص2-46-54-59)

2- نمطية التعليم في "لمناهج الدراسية":

مع أن عالم اليوم معروف بالتطورات التقنية المتسارعة، والمبتكرات التي يعجز المتابع لها عن ملاحظتها، والتي تتطلب إعداد أجيال قادرة على المشاركة في الإنتاج الجاد وتطوير المناهج والبرامج التعليمية، وهو ما يعني أننا بحاجة ماسة لأساتذة وطلبة جامعيين، يمتلكون كفاءات ومؤهلات سامقة رائدة، إلا أن ثمة عوامل ومؤشرات تحول دون ذلك، ومنها: نقص التأهيل العلمي والبيداغوجي للأستاذ والطالب معا، في ظل غياب وجود برامج تدريبية واضحة وشاملة للأستاذ الجامعي؛ مع سوء الظروف المادية والمعنوية للأستاذ، وغياب الحوافز... ونحوها؛ ثم إن طرق التدريس تلعب دورا كبيرا في العملية التعليمية؛ والطرق المستخدمة في العالم العربي أغلبها تقليدية، كما أن عددا كبيرا من الأساتذة غير مؤهلين، لكونهم نتاج نظام تعليم قائم، خال من التفكير النقدي والإبداع. المنهج وحيث أن المنهج يحدد ما تتطلع إليه الأمة، فهو أهم عنصر من عناصر النظام التعليمي ككل. ومما يؤسف له أن المناهج الدراسية في العالم العربي، تقتصر إلى التجديد والتحديث؛ فالمناهج التعليمية في الوطن العربي يغلب عليها صفة الجمود، إذ ينم التركيز على الحفظ والتلقين والترديد، بعيدا كل البعد عن الالتفات لمستويات التفكير العليا من فهم ونقد وتحليل واستنباط؛ فهي غالبا ما تحصر دور الطلاب في الحفظ والتذكر، وإعادة ما يسمعون دون أن يتعمقوا في مضمونه واستقبال المعلومات وتخزينها دون وعي، وتركيزها على الكم أكثر من الكيف وغلبة الجوانب النظرية على الجوانب التطبيقية. ففي البلدان المتقدمة يتشارك الأساتذة والطلاب بنشاط في إعداد الكتب المدرسية، وذلك بخلاف الدول العربية، حيث تفرض المقاييس والوحدات والدروس من جهات عليا فوقية، دون استشارة ولا مناقشة من الأساتذة ذوي الخبرة والكفاءة، وهذا عايشناه واقعا في التعليم ما قبل الجامعي وفي

جميع المستويات، وحصل الأمر ذاته في التعليم العالي، ولعله حاصل في جل البلاد العربية تقريباً. (اليونسكو، 1996، ص127).

والملاحظ اليوم أن التعليم الجامعي هو الذي يصنع البطالة، فالخطط التعليمية لا تأخذ في اعتبارها طبيعة التنمية وتطورات سوق العمل العربية؛ وبالتالي يتحمل القائمون عليه مسؤولية تشكيل العقل الجمعي، الذي يسود المناخ الاجتماعي العربي اليوم، وإن كنا نعيش عصر ثورة المعلومات فإن التعليم يمثل الخلفية الطبيعية لأدوات الإعلام المختلفة، مقروءة كانت أو مسموعة أو مرئية، فلا يغيب عن البال، أن الإعلام هو الذي يحمل الرسائل المباشرة إلى المتلقي، أيا كان مستوى تعلّمه وثقافته، لذلك فإن التنمية لا تزال ضعيفة جداً في اغلب البلاد العربية، فهي لا تزيد عن 0.05% من الميزانية العامة، ربما باستثناء الأردن وبعض دول المشرق العربي التي ترتفع فيها هذه النسبة لتصل إلى 1%. ويتمثل هذا الخلل في غياب التنسيق والتكامل بين متطلبات التنمية المعاصرة ونوعية التعليم، لذا فإن القيام بتطوير التعليم بالوطن العربي، يجب أن ينبع من الاعتماد على أشخاص لديهم خبرة وأمانة علمية، ومقومات صحيحة سليمة، وقدرة على بناء نظام تعليمي حقيقي، مؤمن بضرورة الريادة والتفوق العلمي، ويعمل على تنمية المهارات العقلية والفكرية والإبداعية للمنتسبين الجادين والواعين بضرورة قيام نهضة تعليمية حقيقية، وهذا ما يتناقض وسياسات أغلب الحكومات العربية، ولا مبالغة إن عزونا ذلك التردّي إلى عدم مبالاة وعدم اقتناع المسؤولين بجدوى البحث العلمي في السياسات العامة للدول العربية. (اللقاني، 1993، ص55) (مدني توفيق، 1988، ص75).

3- مشكلة الهياكل والتجهيز:

مع زيادة عدد الطلاب الجدد المنتسبين إلى الجامعات سنوياً، يتزايد الضغط على مؤسسات التعليم العالي وتبرز ظاهرة الاكتظاظ داخل الأقسام والمدرجات، مما يشكل ضغطاً كبيراً على الطالب والأستاذ، وبسبب الاكتظاظ، تجد إدارة الجامعة نفسها مضطرة إلى وضع الطلاب في مجموعات كبيرة، مما يسبب ازدحام الفصول الدراسية ويحرم هؤلاء من تعليم لائق بهم، وبانعدام المباني الكافية واللائمة، سيان

كان ذلك في قاعات الدرس أو في الإقامات الجامعية أو المطاعم وغيرها من الملاحق الجامعية، إضافة إلى تدني الخدمات الجامعية، مما يسبب امتعاضا وانزعاجا لدى الطلبة، ويمنعهم ذلك ويحول بينهم وبين التحصيل المتوسط، بله الجيد لمقرراتهم؛ وليس من رأى كمن سمعا كما قيل، ومن الأمثلة ما عشناه وما نراه واقعا معيشا في جامعاتنا دون استثناء مما يؤثر على نوعية التعليم والآثار المترتبة على هذه المشكلة؛ فيقل تفاعلهم وتتعدم جدّيتهم، وهو واقع حنظلي مرير عايشناه ويعيشه الطلبة إلى يومنا هذا، ولا أخاله إلا في تمّدّد هندسي متصاعد. (بوعشة، 2000، ص.60-67) (بوفلجة، 1992، ص64).

ولعل جذور أسباب هذه المشكلة سياسية واقتصادية، تضرب جذورها بعمق في بواطن مجتمعاتنا، فسياسيا تريد الحكومة إرضاء الجميع، من خلال إظهار أنها توفر التعليم المجاني لهم، لذلك تضغط على المؤسسات بقبول مزيد من الطلبة؛ وأما اقتصاديا فليس للحكومة ما يكفي من الأموال لبناء جامعات جديدة، وتعيين ما يكفي من المدرسين لذا يتم تكديس الطلبة في مجموعات كبيرة في المؤسسات القائمة، بل ان كثيرا منها مما تركته يد المحتل، وذلك لنقص الهياكل والتجهيزات. فقد أصبحت ظاهرة الاكتظاظ السمة الملازمة لكل الجامعات الجزائرية؛ ورغم زيادة عددها إلا أنها لم تعد وافية بحاجات الطلب المتزايدة سنويا.

ولعل ذلك راجع لانعدام التخطيط الحكيم وفق الإستراتيجيات الجادة؛ إضافة إلى نقص التجهيزات والوسائل الحديثة والمرافق الضرورية للطلاب، وبخاصة الحديثة منها وقاعات الانترنت التي تعد اليوم أداة رئيسة لاكتساب المعارف، ووسيلة من أفضل التقنيات للحاق بركب الدول المتطورة، وربط ما هو نظري بما هو تطبيقي. فليست نسب النجاح المرتفعة هي الغرض النهائي من التعليم، ولكنها مؤشر من بين عدد من المؤشرات؛ فلقد صاحب التوسع السريع للتعليم العالي في البلدان العربية، تدهور في النوعية مع غياب دراسات مضبوطة لنوعية التعليم في هذه البلدان؛ ولعل هذه المشكلات جميعها أصبح يشكل الآن عقبات كبرى أمام توفير تعليم أفضل، وحلّ هذه المشكلات تتطلب قوة إبداعية جبارة، وإلا فهو عمل ترقيعي

من دون إنجاز يذكر. (مدني، 1988، ص.75) (اليونسكو، 1996، ص.127) (مؤشرات التعليم في ضوء تقرير التنافسية العالمية، 2016، ص. 12-7).

والله أنك ترى مؤسسات تعليمية في الطور الثانوي، في جل الدول: كاليابان أو سنغافورة أو الدول الأوروبية أفضل بكثير من مؤسساتنا الجامعية؛ بل إنك تستحي أن تعقد مقارنة بينها، والفضاء الإعلامي يبين ويثبت ذلك لكل ذي عينين منصف معترف بالحقيقة الظاهرة والماثلة أمامه دون مكابرة، مما يندى له الجبين؛ ومع ذلك يصبر مسئولونا وحكوماتنا على دس رأسها في التراب كالنعامة، هروبا من مشاهدة الحقيقة المرة على أرض الواقع.

حقائق ووقائع عن جامعات عربية:

إذا كان تقدم أي أمة يقاس بأمور منها: الرعاية الصحية والبنية التحتية، الحريات والتعليم، فإن معدلات كل ما سبق ذكره في الدول العربية تبقى متدنية مهترئة إلى حد الغثيان، مقارنة بما هو عليه الأمر في الدول المتقدمة، مع مراعاة الفروق الحاصلة طبعاً، حيث تبلغ نسبة الأمية في العالم العربي نحو 19% بينما تتلاشى تقريباً في الدول المتقدمة؛ ونظرة سريعة على الأرقام التي أصدرتها المؤسسات العربية العاملة في مجال التربية والتعليم في الوطن العربي، نجد بأن عدد الأميين في العالم العربي يصل إلى حوالي 54 مليون أمي؛ وفق الأرقام المذكورة في نشرات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والتي تعكس واقع عام 2016 أو ما قبله، وتتناول قضايا التعليم في المنطقة العربية. (النشرة الإحصائية للمرصّد العربي للتربية، 2016، ص.8). وقد وضع باحثان هما: نضال قسوم وأطهر أسامة بحثاً قيماً وضعاً فيه خلاصة المشكلات والمقترحات لتحسين واقع التعليم الجامعي في العالم العربي والإسلامي؛ وقدم التقرير بعض الإحصاءات الأساسية في موضوع الجامعات والنشر العلمي، حيث اعتبر أن دول العالم الإسلامي البالغ عددها 57 دولة، والتي تمثل وطنًا لحوالي 25% من سكان العالم، بلغ إسهام هذه الدول في براءات الاختراع عام 2012 العالمية نسبة 1.6%، و6% من المنشورات الأكاديمية، و2.4% من نفقات الأبحاث العالمية فقط. كما حاز ثلاثة أشخاص فقط من دول منظمة التعاون الإسلامي على جائزة «نوبل» للعلوم، ولا

نجد في هذه الدول سوى 12 جامعة مصنّفة بين أفضل 400 جامعة على مستوى العالم، ولا جامعة لها ضمن أفضل 100 على مستوى العالم. (قسوم، وأظهر. 2015، ص12-16). ومع أنه لا يمكن التعامل مع كل الدول العربية بنفس الطريقة، حيث يختلف الواقع التعليمي فيها من دولة لأخرى، وخصوصية كل دولة ترتبط بقضاياها الداخلية التي أثّرت على مجريات الأحداث فيها؛ إلا أنها عموماً متشابهة في المستوى التعليمي المتدني. ويمكننا تقسيم الدول العربية إلى قسمين: دولٌ حققت بعض النجاح في ميدان تطوير التعليم المدرسي والجامعي، ودول أخرى لا تزال تعاني من مستوى تعليمي متدني متخلف، لا يحقق أدنى متطلبات العصر والمجتمع. وبالنظر إلى الدول التي أحرزت نجاحاً على باقي الدول العربية في ميدان التعليم، نجد بعض دول الخليج التي استطاعت أن تهتم بالتعليم وترفع كفاءة المعلمين، وتقوم باستيراد مناهج تعليمية متقدمة، مع سعيها في تطوير الأنظمة والقوانين، والمظاهر العمرانية كالمدارس والجامعات والمباني التعليمية. وقد أظهر عدد من التقييمات الدولية تقدّم هذه الدول في الميدان التعليمي، مثل حصول قطر على المرتبة 4 في جودة التعليم على مستوى العالم، وتلتها الإمارات في المرتبة 10 عالمياً وحصلت البحرين المرتبة 33 وحلت السعودية في الرتبة 54. إضافة إلى ظهور جامعات في مراتب متقدمة على مستوى العالم، فحسب تقييم جامعة شنغهاي الشهير، تقدمت جامعات سعودية على جميع جامعات الوطن العربي، بترتيب 159 و160 لجامعتين لها، وحسب تصنيف (QS) ظهرت السعودية في قائمة التصنيف بست جامعات، محققة الحصة الأكبر، تلتها مصر بجامعتين، وكان لكل من لبنان والأردن جامعتان، وجامعة واحدة لكل من عمان وقطر والبحرين؛ بينما غابت عن القائمة الجامعات السورية والعراقية والجزائرية والمغربية والتونسية والسودانية... ويعود تفوق جامعات السعودية ودول الخليج عموماً في الآونة الأخيرة، إلى إنفاقها على التعليم، والذي تزايد بشكل ملفت، حيث استقطبت هذه الدول عدداً كبيراً من علماء العالم، وموّلت مشاريع بحثية رائدة، وانخرط علماء عاملون فيها في مشاريع بحثية كبرى، مع عدد من جامعات العالم. (الحر، 7-2016، برنامج: ضيف وقضية على قناة الجزيرة). وعلى الرغم من حديثنا عن

تطور أنظمة التعليم وكفاءتها في السعودية ودول الخليج، وتصدرها عربيا، ومحاولة صعودها دولياً؛ إلا أن ذلك يعتبر من المظاهر الخادعة والبيانات المضللة، فالأموال قادرة على صنع الكثير من المظاهر المبهرجة، لكن الخوض والبحث العميق في الجوهر يُظهر لنا الحقيقة. فدول الخليج لا تزال تعاني من مشكلات تتمثل في: اللاهوية واللا رؤية واللا استراتيجية، وهي مشكلات تتسحب جميعها على كل الدول العربية التي لم تحدد هويتها بعد، فما الذي نريده تحقيقه من التعليم؟؟؟ في ظل حالة الرخاء الاقتصادي التي تعيشه دول الخليج مثلاً، جعلت المواطن لا يحمل أيّ تحدٍ، وبالتالي لا هدف له، بينما تجد دولاً عربية غرقت في حروب ومشكلات تحتاج إلى سنوات طويلة لحلها، انطلاقاً من حل مشكلاتها السياسية ابتداءً، ووصولاً إلى إصلاح منظوماتها المجتمعية، وبذلك تضع ثقافة التعليم وشغف الإنسان بطلب العلم، وإذا ضاع ذلك كله فما الذي يبقى من العملية التعليمية؟.

التعليم العالي في الجزائر: "واقع وآفاق"

مر التعليم العالي في الجزائر بتطورات مرحلية، تمثلت المرحلة الأولى فيما بعد الاستقلال إلى عام 1970 حيث عاشت الجامعة الجزائرية تمللاً بين الانتماء للقومية العربية والتبعية المطلقة للنظام الفرونكفوني الإستعماري، أما الثانية فشهدت أول إصلاح عرف بإصلاح 1971م، والذي جاء لتصحيح بعض أساليب التكوين والبرامج الفرونكفونية وتعديل بعض عناصرها وتهذيبها فقط، وللربط بين الجامعة ومتطلبات سوق العمل، وتكوين إطارات جامعية بأقل التكاليف الممكنة؛ أما في مرحلة الثمانينات فشهدت الجامعة الجزائرية تطوراً كمياً هائلاً في عدد الطلبة، إذ تجاوز 100.000 طالب سنة 1987م.

وقد اتسمت العلاقة بين الجامعة والمجتمع بالفقر، مما دعا وزارة لتعليم العالي إلى اعتماد مشروع الخارطة الجامعية من أجل التخطيط للتعليم العالي لآفاق سنة 2000، معتمدة على احتياجات الاقتصاد الوطني، لكن رغم ما عرفه التعليم الجامعي الجزائري من إصلاحات، استهدفت تقويم اعوجاج البرامج وتصويب التوجهات التكوينية والتنموية، إلا أن تلك الإصلاحات شُخصت من قبل كثير من المحللين والدارسين بالفاشلة، وهي التي شكلت في جوهرها عدداً من المشكلات

التي تواجهها الجامعة الجزائرية اليوم، ويمكن تحديد بعض منها في: الزيادة المطردة لعدد الطلبة من حيث المقاعد البيداغوجية، مع نقص في الموارد التمويلية والتأطير والهيكل... بل ونقص في ميزانية التسيير، فليست دوما نسب النجاح المرتفعة، هي الغرض النهائي من التعليم، ولا هي دالة على نجاح المنظومة التربوية التعليمية، هذا إن لم تكن مضخمة ومبالغا فيها، لأغراض سياسية واجتماعية، وهنا نسجل ضعفا في هذا الجانب، اضطر الجامعة لتوظيف أساتذة وعمال إدارة، بعيدين عن المقاييس الموضوعية والعلمية؛ مع قلة خبرة ونقص فعالية، يضاف إلى ذلك ضعف الدافع والحافز عند الطلبة وإهمال للبحث العلمي... وقد نقل مصدر مؤشرات التعليم في ضوء تقرير التنافسية العالمية وهو المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي يصدر تقارير دورية تقيس القدرة التنافسية للدول، ويضم التعليم والتدريب ضمن محاور أساسية تقيّمها، لكنه يركز على مؤشرات التعليم وعوامل أخرى مثل البنية التحتية والابتكار وكفاءة الأسواق، ويُعد هذا التقرير مرجعاً هاماً لصناع القرار عالمياً، أن الجامعات العربية ومنها الجامعة الجزائرية تواجه اليوم صعوبة استيعاب هذا التدفق؛ إضافة إلى مركزية التوجيه والتقييم، وغيرها من المشاكل التي لا حصر لها... وكل ذلك مؤشر بسيط من بين عدد من المؤشرات والعوامل التي أدت إلى تفاقم الوضعية الكارثية، وانجرت عنها مشكلات أخرى، أعاققت تطور التعليم العالي الجزائري، مما هو ملاحظ إلى الآن؛ وارتبطت بنظام الترقيع من دون إنجاز أكاديمي واضح، مع غياب استراتيجية واضحة للعمل، لذا توجب وضع معايير لقياس منتجات التعليم العالي مع تطوير أسلوب وضع المناهج التعليمية، وتفعيل مؤسسات التقييم وتعزيزها، واستكمال البنية الأساسية، مع توفير الموارد المالية اللازمة، والإفادة من التطورات العلمية والتقنية استيعاباً وتوظيفاً، وأن تكون المنطلقات الأساسية لتجديد المناهج تنمية الطاقات الكامنة والمهذرة والمهمشة. ولابد من الاستثمار في رأس المال البشري، ذلك أن الدول التي تستثمر بشكل فعال في التعليم، بما في ذلك الإنفاق الكافي والفعال، تظهر قدرة أعلى على التنافس وتحقيق النمو الاقتصادي، ولابد من الجاهزية للمستقبل؛ إذ أن مؤشرات التعليم وحدها هي تحدد مدى استعداد

الدولة لمواجهة تحديات المستقبل، عبر إعداد مواطنين متعلمين، وذوي مهارات عالية وقدرات ابتكارية؛ فدل مثل: سويسرا، سنغافورة، الولايات المتحدة، وألمانيا تتصدر في مؤشرات التنافسية، بسبب أدائها القوي في التعليم والبنية التحتية والابتكار؛ وعبر إصلاحاتها التي تركز على كفاءة الإنفاق التعليمي وتحسين مخرجاته. (تركي، 1990، ص.153) (مؤشرات التعليم في ضوء تقرير التنافسية العالمية، 2015-2016، بتاريخ 2016-7-12) وبمساهمة هامة تضمنت نقداً وتحليلاً للمنظومة التربوية والتعليمية والتكوينية في الجزائر، حاول بوفلجة غياث بناءً على خبرته الأكاديمية والميدانية، تقديم صورة شاملة عن ماضي وحاضر الجامعة الجزائرية؛ والمناداة بضرورة إعاة النظر في مخرجات التعليم العالي، ووجوب العمل الجاد على إصلاحه، فهل إجراءات الإصلاح الجديد لنظام - ل.م.د- السيئ المتهرئ اللقيط، حلت هذه المشكلات أم زادت من تفاقمها؟. (مدني، 1988، ص.75) (غياث، 2002 ص.26-37-39-89-75).

ضرورة إعادة تشكيل التعليم والاستفادة من التقنيات الحديثة في التعليم:

عند تحليل الوضع القائم في العالم العربي، نرى أن الخبراء خلصوا إلى إن تدني نوعية التعليم العالي العربي، كان هو السبب الرئيس في ما تعانيه المنظومة التعليمية العربية، وثمة سبل وإمكانيات إصلاح أوجه القصور هذه، ولمحاولة الارتقاء بالتعليم ينصح باتباع عدة ركائز أساسية منها: أن المناهج الحالية لا يساعد في تحسين وتطوير القدرات البحثية للطلاب؛ وهناك حاجة إلى الاستعاضة عن أساليب التعليم القديمة بأساليب التدريس الحديثة، التي تستخدم في البحث وتهيئة الطلاب للحرص الاختراع والاكتشاف. فقد تغير مفهوم التعليم تغيراً جذرياً وشاملاً في هذه الحقبة الزمنية، التي ظللتها العولمة وسيطرت عليها آثار الثورة التكنولوجية والنفوذ الإلكتروني. وأوضحت الوظيفة الأساسية للمدرسة منصبة حول تعليم الطلاب كيفية تطوير وتحسين مهاراتهم، واكتشاف قدراتهم، كما يهدف محور التعليم النظامي الجديد إلى إنتاج مخرجات متمكنة من مهارات التعلم الذاتي إلى جانب اكتساب المعرفة والتكيف مع المجتمع، وتنمية الذات والقدرات الشخصية من أجل إعداد

إنسان العصر بتوفير مجتمع التعلم، القائم على اكتساب المعارف وتحديثها واستخدامها، وإتاحة الفرصة لكل فرد استخدام المعلومات حسب احتياجاته.

تجارب دول عربية في تجويد التعليم: قطر نموذجا:

منذ وقت مبكر نسبياً، إلتفتت دولة قطر إلى أهمية تطوير وإصلاح منظومة التعليم، وأبان ذلك عن استعدادها الحاد وغير العادي للاستثمار في عملية إصلاح التعليم، وساعدها على ذلك حجم عدد الطلاب الذي لم يتجاوز 300 ألف طالب. وعلى الرغم من التحديات المختلفة التي واجهها التعليم في قطر، فإنه من الإنصاف الاعتراف بخطواتها في طريق جعل العملية التعليمية، خاضعة للتغيير المستمر الذي يضمن تحسين التعليم، ومع أن قطر تواجه تحديات خاصة كدولة صغيرة، لكنها تمتلك الآليات والإرادة لتواصل عملية التغيير والتطوير اللازمة، لمواصلة تقدمها في مجال توفير تعليم أفضل لطلاب قطر. وقد كشف مؤشر جودة التعليم العالمي، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس عام 2015-2016م على أن قطر حصلت على المركز 27 عالمياً، والأولى عربياً في محور التعليم العالي والتدريب؛ ولعل تجربة قطر التي تعد الأولى عربياً جديرة بالنظر، حيث أثبتت إحصائيات أن قطر تخصص 3.2% من ناتجها القومي، ونحو 12% من إنفاقها الحكومي للإنفاق على التعليم؛ أي نحو 6 مليار دولار سنوياً، وأن مجموع ما أنفقته على التعليم حتى عام 2025م قد تخطى عتبة 41 مليار دولار؛ وأن رؤيتها وأهدافها لعام 2030 هي تسخير عائدات الثروة الطبيعية من النفط والغاز، لتوفير تقنيات التعلم الجامعي الحديث، ورفع كفاءة وإمكانات الطاقة البشرية عن طريق تحديث مناهج الدراسة الجامعية، بل وقبل الجامعية. (الفرجاني، 1998، ص.95) (عبد الدايم، 1988، ص.96-197).

تحديات تجويد التعليم الجامعي في الوطن العربي

ثمة تطور ملحوظ فيما يخص عدد المسجلين بالجامعات العربية، سواء تعلق الأمر بمستوى التدرج أو ما بعد التدرج، لذا فإن العمل على تطوير البحث العلمي والتقني واجب، لكونه الركيزة الأساسية لدعم ونجاح مخططات التنمية، والقيام بنشر

المعرفة لترقية المجتمعات العربية، وهو ما يوضحه سعي الجامعات اليابانية لتطوير النظام التعليمي بصفة عامة؛ وتوجه سياسة التعليم الجامعي لديه نحو حل مشكلات المجتمع المحلية، ولا يختلف اثنان حول كفاءة وفعالية الإطار الياباني، كأحد أهم مخرجات هذا النظام. (بوسنة، 2000م، ص.8).

ولقد حاولت ترصد وتتبع ما صدر عن وزراء التعليم العالي في العالم العربي، من خلال وقائع وتوصيات مؤتمرات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، في دوراتها المتعددة وهذه المنظمة هي إحدى منظمات جامعة الدول العربية والتي تعتبر هيئة معنية بالحفاظ على الثقافة والعلوم في الدول العربية، لنستشف المواضيع التي تم طرحها والمشاكل التي تمت مناقشتها، والحلول المقترحة، ثم أترك للقارئ الحكم على مخرجات ونتائج ما توصلوا إليه، وهل طبقت توصياتهم ومقترحاتهم على أرض الواقع؛ أم كانت مجرد حبر على ورق. فلقد أعلنت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عن جملة من الأهداف منها: التركيز على تعزيز التعاون بين الدول العربية في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال تبادل الخبرات وتطوير الأساليب التعليمية الأكاديمية، وتوفير بيئة بحثية مبتكرة؛ مع تطوير آليات التعاون بين الجامعات العربية، وتعزيز البحث العلمي وتطبيقاته العملية، وتحسين جودة التعليم العالي في المنطقة العربية، برفع مستوى التفاعل بين البحث العلمي واحتياجات السوق، وتطوير سياسات دعم التعليم العالي في الدول العربية، من خلال إنشاء شراكات بحثية بين الجامعات العربية، وتطوير برامج أكاديمية مشتركة بينها، وتوجيه الدعم المالي والتقني للأبحاث العلمية التي تتعلق بقضايا التنمية المستدامة في الدول العربية.

فانطلاقاً من المؤتمر 8 المنعقد بالجزائر في مايو 1981م تمّ التباحث حول موضوع: "التعليم العالي والتنمية الشاملة" والذي تناول فيه المؤتمر دور التعليم العالي في تحقيق التنمية الشاملة في الدول العربية، وبحثوا عن السبل التي تقوم بذلك الدور. وجاءت توصيات المؤتمر بضرورة التكامل بين الأقطار العربية في مجال التعليم العالي. ثم تلاه المؤتمر 9 الذي عقد بينغازي ليبيا، عام 1991م، وتناول موضوع: "مستقبل التعليم العالي والتنمية في الوطن العربي" متناولاً قضايا

مثل: تنفيذ إستراتيجية تطوير العلوم، ومشيرا إلى دور العلم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأعقبه مؤتمر: "الجودة النوعية للتعليم العالي في الوطن العربي لمواجهة التحديات المستقبلية" بالقاهرة في ديسمبر 2001م حيث تمت دعوة الدول العربية إلى وضع معايير للجودة والامتياز الأكاديمي، وإنشاء هيئات مجالس لضبط وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي العربية والبحث العلمي، وتنويع مصادر تمويل التعليم العالي.

وكان المؤتمر 10: "التميز والإبداع في التعليم العالي" الذي أقيم باليمن في ديسمبر 2005 للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي في الوطن العربي، وخلص المؤتمر إلى: ضرورة تطوير آليات التعاون بين الجامعات العربية، وتعزيز البحث العلمي وتطبيقاته العملية، مع تحسين جودة التعليم العالي ورفع مستوى التفاعل بين البحث العلمي واحتياجات السوق؛ وتشجيع البحوث المشتركة التي تتناول القضايا العربية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، ودعوة الحكومات العربية إلى مراجعة أنظمة الخدمة (التقاعد) لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي، وتعزيز كفايات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بالتنمية المهنية المستدامة؛ مع توقع إنشاء شراكات بحثية، لتطوير برامج أكاديمية مشتركة بين الجامعات العربية؛ ثم بدولة مصر في ديسمبر 2015م عقد "المؤتمر 15" تحت عنوان: "تمويل التعليم العالي في الوطن العربي" وذلك في سياق المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة والمتشابكة، ليؤكد حجم التحديات والصعوبات التي تواجهها منظومة التعليم العالي في مسألة التمويل في كافة الدول العربية، وتبين أنه رغم تعدد المحاولات في البحث عن مصادر لتمويل الجامعات، فإنّ الظفر بالمعادلة المفقودة لتقديم خدمة تعليمية جامعية جيدة لا يزال عصياً، في كافة الدول العربية؛ وأما المؤتمر 18: فكان عن: "التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي في أفق 2030م الرؤية والتوجهات" وعقد بالجزائر في ديسمبر 2021م، وتناول تشخيص واقع التعليم العالي في الوطن العربي، ومقارنته بواقع التعليم العالي دولياً، في ضوء أهداف برنامج التعليم 2030م. وقد سعى إلى بلوغ جملة من الأهداف منها: مناقشة آليات رفع أداء المؤسسات الجامعية والبحثية في

الوطن العربي، وتقييم ما تم إنجازه، لوضع خرائط مستقبلية لدعم كفاية التعليم العالي والبحث العلمي العربي، ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبلورة رؤية استشرافية عربية للتعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية من الواقع والتحديات والآفاق. وأما المؤتمر: 19 والمنعقد في 11/2024م بالإمارات، فتناول موضوع: "نظام تعليم عال مرن مواكب للتغيرات العالمية السريعة والمطردة" مؤكداً على أن الاتجاهات التكنولوجية أحدثت ثورة في قطاع التعليم، وهو قدرة الأنظمة الحاسوبية على تنفيذ المهام التي تتطلب ذكاءً بشرياً مثل التعلم والاستنتاج وحلّ المشكلات، وحيث يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل أداء كل طالب، وتوفير خطط تعلم مخصصة تناسب احتياجاته ومستواه التعليمي، كما يسمح للطلاب تعلّم المواد وفقاً لقدراتهم؛ ومع تطبيق الدمج بين الذكاء الاصطناعي والتعلم المرن في الجامعات، ويمكن إتاحة منصة تعليمية تعتمد على الذكاء الاصطناعي، لتقديم تجربة تعليمية مخصصة لكل طالب. وقد صدر عن المؤتمر توصيات شملت تشجيع الدول العربية على تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في دفع عجلة التطور في التعليم العالي والبحث العلمي، وتشجيع الابتكار، وتحويل مخرجات البحوث العلمية إلى تطبيقات عملية تدعم النمو الاقتصادي المجتمعي، والانضمام إلى مبادرة الألكسو، لتعزيز التعاون العربي في مجال البحث العلمي لتعزيز التحول الرقمي، وضمان الجودة ومواءمتها مع التطورات المعاصرة ومقتضيات القرن الحادي والعشرين. (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، منشورات سنة 1981م إلى سنة 2024م). ولعل المتأمل المتفحص في مقررات هذه المؤتمرات، يرى أنها قد قدّمت دراسات وبحوث قيمة، تناولت التعليم العالي في البلاد العربية، ولكن هل من نتائج محققة على أرض الواقع؟ وما الذي يمكن أن نستنبطه من كثرة انعقاد هذه المؤتمرات بدون نتيجة؛ اترك للقارئ أن يحكم بنفسه على ذلك، ولعلي أتجراً لأؤكد على ما سبق أن توصل إليه غيري من نتائج:

غياب الفلسفة التعليمية: وجود فراغ في الرؤية الواضحة التي توجه العملية التعليمية الجامعية.

ضعف المناهج: المناهج الدراسية تقتصر إلى التطوير وتلبي احتياجات سوق العمل والمجتمع.

ضعف مرافق التدريب: نقص في المرافق والبنية التحتية اللازمة للتدريب العملي.

الانفصال عن المجتمع: الجامعات لا تخدم المجتمع بالصورة المرجوة، بل تنفصل عنه في دورها التثقيفي.

الدور الأكاديمي الضيق: إذا أرادت الجامعات العربية التطور فيجب أن تتجاوز دورها الأكاديمي التقليدي لتصبح مؤسسة تنموية تخدم بناء المجتمع العربي. (زريق، 2001، ص 9-12).

إن محنة وأزمة الجامعات جلية واضحة للعيان، ولعل ابرز تجلياتها: غياب رؤية تعليمية واضحة، مع ضعف وتدّن في المناهج، يضاف لذلك انعدام ارتباط الجامعات بالمجتمع وتلبية حاجاته؛ لذا يجب أن يتجاوز دور الجامعة التثقيف العلمي الضيق والمحدود، ليشمل وظيفة تنموية شاملة للمجتمع والأمة بأكملها، وأن تكون الجامعة مؤسسة للتطوير والبناء، لا مجرد كونها كيانا أكاديميا منفصلا عن مجتمعه. (زريق، 2001، ص 9-10)

وبما أن للمدرسين هم مفتاح النهوض بالمجتمع، ولهم الأثر الأعظم على جودة أو رداءة تعليم الطلاب، إلّا أنّ أغلب حكومات البلدان العربية تنفق أموالا ضخمة على المؤسسات كلها؛ مستثنية من ذلك المؤسسات التعليمية، فيتقاضى عمال جل القطاعات المختلفة مرتبات عالية، في حين يتلقى المدرّسون وعمال قطاع التعليم بجميع أطواره، مرتبات زهيدة ودراهم معدودة، رغم المعاناة المبذولة من ضعف المكانة الاجتماعية والمهنية. وليقارن القارئ الفاضل ما يتقاضاه الأستاذ الجامعي الجزائري مثلا بنظرائه في دول العالم العربي والغربي، ولنقارن ما يقدم لهم وله من تسهيلات مادية ومعنوية تدفعهم إلى الجدية في تقديم البحوث السامة الرائدة. إذ لا يزال المعلم يصطدم بتدني أجره في المنطقة العربية، تلك المعضلة التي ترتبط ارتباطا شديدا بتحسين أو تدني القدرة التعليمية، فالمدرسون في أغلب دول العالم العربي، هم الأكثر معاناة على مستوى العالم، من حيث تدني الدخل وسوء الظروف التعليمية داخل المدارس، بدءا بكثافة أعداد الطلاب داخل الفصول الدراسية، مروراً بافتقار المدارس

إلى الوسائل التعليمية المتطورة، كالمعامل والحاسبات الآلية، وانتهاء بتركيز البرامج التعليمية المدرسية على الكم لا الكيف. والسؤال : من يعتمد عليه في تطوير التعليم والرفع من جودته ؟؟؟

- إن عملية تجويد التعليم، يجب أن تعتبرها الحكومات العربية من أدوات تحقيق أي رؤية طموحة، تهدف إلى تحقيق بناء وتقدم تنموي ضروري؛ وحيث أن صراع البقاء يطغى على صراعات التنمية والتقدم والتطوير عالميا، بحيث يصبح تجويد التعليم ضرورة لا مناص منها، ويبقى التحدي في أن تكون عملية تطوير وتحسين التعليم حقيقية لا خيالا أو شعارات تلاك في المؤتمرات، بعيداً عن أسلوب النسخ واللصق السطحي المستورد من الشرق والغرب، فنحن أمة لا شرقية ولا غربية، نستطيع صنع ذاتنا كما صنعناها من قبل، فمن ذا الذي يمنعنا من تحقيق أهدافنا المرجوة. ولن يكون ذلك إلا بالتغيير الاجتماعي، ويقتضي هذا التغيير الاجتماعي ضرورة التكيف السريع مع كل تحول وتبدل من قبل الأفراد والمجتمعات؛ ولعل مسؤولية تحقيق هذا التكيف مع المستجدات تقع لزاما، أولا وآخرا على المسؤولين عن النظام التربوي والتعليمي، بضرورة استرجاع مكانة التعليم وتوصيله الريادة قبل فوات الأوان. (زاهر، 1990، ص21-22).

مقترحات ضرورية لتطوير التعليم العالي:

إن مستقبل التعلم الجيد لن يتم إلا عبر تحديد أولويات سليمة صحيحة، واتخاذ قرارات مؤثرة حاسمة لتحسين حياة المجتمعات، للتخفيف من معاناتها، وتحقيق نمو شامل ومتوازن في منظومتها التعليمية؛ وفي عصرنا غيرت وسائل الاتصال الحديثة برمجيات تعليمية متطورة، وأجهزة ذكية طرق التعليم، وكان لها تأثير على قطاع التعليم بما لا يدع مجالا لإنكاره. هذا التحول نحو "التعليم الرقمي" ليس مجرد اتجاه عابر، ولكنه ضرورة ملحة للبقاء متسقا مع العصر لضمان جودة تعليم أفضل؛ ولا يقتصر دور التقنية على تقديم المعلومات فحسب؛ بل إنها تُنمّي مجموعة متنوعة من المهارات العملية الضرورية للمستقبل، الذي أصبح أكثر توجهاً رقمياً يوماً بعد يوم، مع

ضرورة تأهيل المدرسين لتكوين الأستاذ الجامعي المؤهل، وجعل الكفاءة والجدارة مقياس قبول الطالب الجامعي.

وثمة بعض المقترحات الضرورية لتطوير منظومة التعليم العالي في عامنا العربي ومنها:

1. التنسيق بين الجامعة ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص، للوفاء باحتياجات متطلبات المجتمع.

2. إلزامية تطوير المناهج التربوية والخطط الدراسية الجامعية، بما يتوافق ومتطلبات المجتمع.

3. ضرورة التنسيق بين وزارتي التربية والتعليم العالي، لتوجيه الطلاب لاختيار التخصصات المهنية والفنية، ومنحهم حوافز مادية ومعنوية، لتشجيعهم على الالتحاق بالتخصصات المهنية والفنية الدقيقة.

4. توجيه الدراسات العليا للبحث في المسائل المتعلقة بالمستجدات العالمية، والاحتياجات القومية.

5. تكوين مهندسين وتقنيين للحد من مشكلة الصيانة وحفظ الهياكل والسهر على التسيير العقلاني

6. وضع خطط مستقبلية سواء فيما يخص التسيير، التأطير، التموين، التجهيز، التكوين...

7. عقد دورات تدريبية لتنمية قدرات الأساتذة، ودعم التكوين المستمر لإعدادهم وتأهيلهم، وذلك بتوفير الظروف المواتية للبحث والدراسة والإبداع، ووضع قانون خاص بالأستاذ الجامعي مع سلم ترقيات ملائم.

8. اعتماد نظام مراقبة جاد للقائمين على مؤسسات التعليم العالي، والعمل على رفع كفاءة استغلال مواردها

9. إعادة النظر في برامج الدراسات العليا، التي يجب أن تركز على إعداد الطلاب لإتقان مهارات بحثية.

10. التخطيط المستمر للتحكم في التدفقات الطلابية، بالتدقيق في التكوين مع التركيز على النوعية

11. استحداث أنواع جديدة من التعليم، تواجه التغيرات الجديدة، بغية زيادة فعاليته في التنمية الشاملة.

12. مرونة الأنظمة التربوية، بحيث تسمح للمتعلمين بالانتقال والالتحاق بالتخصصات التي تلائمهم.

13 إنشاء لجان مختصة، تسهر فعليا على متابعة وتطبيق وتقييم الإصلاح في كل مراحله.

فهذه بعض المقترحات من واقع معيش وممارسة ميدانية للتعليم من الكاتب، لما ينيف عن ثلاثين سنة قضاها في رواق ودهاليز المؤسسات التعليمية؛ ولكن هذه المقترحات ليست بديلاً عن ضرورة تطوير التعليم المدرسي والجامعي على مستوى الحكومات، فهي في نظري المسؤول الأول والأخير عن تدهور منظومة التعليم في الأعوام الأخيرة، بتعيين أشخاص نكرات على رأس المؤسسات التعليمية، ومن ليس بأهل لتسييرها، حيث وسّد الأمر لغير أهله.

خاتمة:

صحيح أن النقد لجودة التعليم العالي ذائع في البلاد العربية، ولكنه نقد لا يتجاوز الانطباعات الشخصية وضرب من رواية الحكايات؛ لأن جل الجامعات العربية لا تشجع الدراسات العلمية التطبيقية، التي تكشف أوار ومواطن الضعف والخلل في مؤسساتها؛ ومنها المؤسسات التعليمية، ثم إن كل حكومات العرب ووزارات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي فيها، حريصة على عدم كشف عورات المؤسسات التي تديرها أو تشرف عليها. فأئى وكيف لنا أن نصحح أخطاءنا؟. إن العالم العربي اليوم، يعيش أسوأ مراحله الحضارية في ميدان التعليم؛ ومحاولات تطوير التعليم في بلدانه محاولات متردية يائسة، غارقة في المظاهر الشكلانية على حساب الجوهر، ولا تتسجم مع هويتنا وأصالتنا، ولا مع حاجات مجتمعاتنا، ويتضح ذلك من تجارب الدول المذكورة في البحث، ومختصر القول: إن مستقبل مجتمعاتنا مرهون ومرتبطة بجودة التعليم العالي، ومنوط بتحرير جميع مؤسسات التعليم العالي من سيطرة الحكومات عليها، ومن سيطرة شردمة همها الإفساد لا الاصطلاح، والتبعية للغير لا الإتقان والجودة والاستقلال. ولا بد من احترام الاستقلال الإداري

والمالي لهذه المؤسسات، والامتناع عن تدخل الحكومات وأجهزتها الأمنية في شؤونها، لكن هيئات هيئات...

فإصلاح التعليم العالي قد يفضي إلى إصلاح سياسي لا يريدونه، وقد يفتح أبواباً أمام إصلاح يضر مصالحهم. ومن ثمة فإن إصلاح منظومة التعليم العالي، جزء أساسي من عملية إصلاح كيان النظام العربي برمته، وإصلاح كينونة المجتمعات العربية، وذلك للدور الرئيس، الذي يقوم به هذا التعليم في بناء اقتصاد وإدارة الدول، بل ومختلف نواحي ومناحي الحياة فيها. وعلى كل فرد متعلم تحمّل مسؤوليته الأخلاقية الكبيرة، والسعي لإعادة بناء مؤسسات التعليم وردّ الاعتبار لها؛ لرفع مستوى الأمة في ميدان العلم والمعرفة، كما يجب أن يراعى أهم أمر، وهو أن تكون انطلاقة التعليم من هويتنا الإسلامية وأصالتنا العربية، فجامعاتنا الإسلامية كانت شعاعاً باسقا قبل أن تظهر جامعات الغرب الحديثة، لذا فإن سبل المواجهة يجب أن تكون بحجم تلك التحديات؛ ويبقى التحدي الأكبر أن تتحول عملية تجويد التعليم، من مجرد فكرة وثقافة منقولة عن الغرب إلى ممارسة واقعية، وأسلوب عمل يعكس توقعات مجتمعاتنا، وطموحاً يعكس إيماننا بأن يكون لعالمنا الإسلامي العربي دور ومكانة أفضل في مصاف الدول المتطورة؛ والاستجابة تكون على قدر التحدي، والله غالب على أمره، ولكن أكثر الناس لا يعلمون. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مسرد المصادر والمراجع:

- بوفلجة غياث، 2002 " التربية والتكوين بالجزائر"، دار الغرب، وهران، الجزائر
- بوعشة محمد ، 2006 "أزمة التعليم العالي بالجزائر والعالم العربي"، ط 1 ، دار الجبل، بيروت
- رايح تركي، 1990 "أصول التربية والتعليم"، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
- زريق قسطنطين ، 2001 "محنة الجامعات في الوطن العربي"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت
- ضياء الدين زاهر، 1990 " كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل، دار منتدى الفكر العربي، عمان

- عبد الله عبد الدايم، 1988، "التربية وتنمية الإنسان في الوطن العربي، ط2 دار العلم للملايين، بيروت
- عبد الله محمد عبد الرحمن، 1991، "سوسيولوجيا التعليم الجامعي" دار المعرفة ، الإسكندرية
- منير مرسي، 1999 "الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث"، عالم الكتب ، القاهرة
- نادر الفرجاني، نوفمبر 1998 مقال: "التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية" مجلة المستقبل العربي، ع 237 ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، من ص83 إلى ص108
- عمار عماري، قطاف ليلي، 2004 مقال: "الجامعة الجزائرية الواقع والأهداف" العدد 1 سلسلة إصدارات مخبر الموارد البشرية: "إشكالية التكوين والتعليم في إفريقيا والعالم العربي"، جامعة المسيلة ، الجزائر ص93 إلى ص116
- محمود بوسنة، جوان 2000م، مقال: "تأملات حول تطور التعليم العالي في الوطن العربي ومدى مساهمته في عملية التنمية" مجلة العلوم الإنسانية، عدد 13 ، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، ص7 الى ص20
- نضال قسوم وأظهر أسامة، 2016: "إحياء جامعات العالم الإسلامي" بحث منشور في ديسمبر 2015. استرجع بتاريخ 12-7-2016. <http://arabicedition.nature.com/journal/2015/12/526634a#ref7>
- عبد العزيز الحر، 2016 برنامج ضيف وقضية، بقناة الجزيرة القطرية، استرجع بتاريخ: 7-2016 <http://www.aljazeera.net>
- موقع المنتدى الاقتصادي العالمي، "مؤشرات التعليم في ضوء تقرير التنافسية العالمية" 2015-2016، استرجع بتاريخ: 12-7-2016. <http://drgawdat.edutech-portal.net>
- موقع المنتدى الاقتصادي العالمي، 2019 الرابط: <https://www.weforum.org> le20/09/2019 consulté
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2016 النشرة الإحصائية للمرصد العربي للتربية، مؤتمر الألكسو لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي بالدول العربية، 2016 تونس، ع <https://books.google.com>, 2
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1996: "التعلم ذلك الكنز المكنون"، مركز الكتب الأردني، عمان، <https://www.alecso.org>
- "نحو إقامة مجتمع المعرفة" 2003م، تقرير صدر عن: التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، الناشر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتبة دبي الرقمية.